



المجلة العلمية الإسلامية



Journal of Islamic Scientific Research
(JOISR)

مجلة إسلامية علمية محكمة

تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

ISSN: 2708-1796 (ردمك النسخة المطبوعة)

E-ISSN: 2708-180X (ردمك النسخة الإلكترونية)

المجلد 23 – العدد 83 – يوليو 2026

Volume 23 – issue 83 – July 2026

الصفحات 315 - 340 340 - 315

مؤشرات وتطبيقات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية وتطور نشاطه

(دراسة وصفية تحليلية في ضوء رؤية المملكة 2030)

Indicators and Applications of the Digital Economy in the Kingdom of Saudi Arabia
and the Development of Its Activity
(A Descriptive Analytical Study in Light of Saudi Vision 2030)

DOI: <https://doi.org/10.55625/joisr-8310>

1. أ.د. محمد عبد القادر محمد خير

2. أ. عيسى مقبل محسن العروي الجهني

1. Dr. Mohammed Abdelgadir Mohammed Khair

2. Issa Muqbil Mohsen Al-Arawi Al-Juhani

1. أستاذ الاقتصاد بكلية الأعمال – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

2. باحث دكتوراه – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

1. Professor of Economics, College of Business, Islamic University

2. PhD Researcher – Islamic University of Madinah

Email: eses2015@hotmail.com

تاريخ الاستلام - 2026/04/09 - Date of Receipt

تاريخ القبول - 2026/04/23 - Date of Acceptance

جميع الأبحاث / الأعداد المنشورة متوفرة على موقع المجلة الرسمي www.joisr.com

عكار، شمال لبنان، ص.ب. طرابلس 208 جوال 0096178963362 - فاكس 009616471788 - بريد إلكتروني: editor@joisr.com

في توسيع نطاق الاقتصاد الرقمي وتحقيق تكامل بين القطاعات التقليدية والحديثة، وهو ما يضع المملكة في موقع تنافسي إقليمي ودولي.^(١)

أهمية البحث: تبرز من خلال الآتي:

يمثل الاقتصاد الرقمي محركاً ذا أهمية خاصة ضمن محركات التنمية الاقتصادية المستدامة كأحد مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.

التحول إلى الاقتصاد الرقمي يجعل من المملكة العربية السعودية وجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في مجالات التقنية والشركات الناشئة.

وجود فجوة بحثية في مجال موضوع البحث في ظل محدودية الدراسات التي تناولت هذا الجانب، خاصة المتعلقة بمؤشرات وتطبيقات الاقتصاد الرقمي وتطور أنشطته في المملكة.

أهداف البحث:

التعرف على واقع الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.

الكشف عن مدى التطور في نشاط الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.

تقديم توصيات ومقترحات تسهم في تعزيز واقع الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.

مشكلة البحث:

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي كجزء من رؤية ٢٠٣٠، وذلك ضمن أهدافها المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، وقد خطت المملكة خطوات حثيثة في هذا الاتجاه من خلال الاهتمام بالبنية التحتية الرقمية والتوسع في تطبيقات الاقتصاد الرقمي، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول طبيعة تلك التطبيقات وتطور النشاط المرتبط بها، وحول مؤشرات الاقتصاد الرقمي التي تعكس مدى التطور المتحقق في هذا المجال في المملكة العربية السعودية، وفي هذا السياق فإن مشكلة البحث تتضمن التساؤلات التالية:

التساؤل الرئيس: ما واقع الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية؟

وتتدرج تحته التساؤلات الفرعية التالية:

ما مؤشرات أداء الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية؟

ما المجالات التي تشملها تطبيقات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية؟

ما مدى تطور نشاط قطاعات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية؟

(١) فهد علي القحطاني، الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية: تحديات التطبيق ومتطلبات التطوير، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد (٤) - العدد (٢)، سبتمبر ٢٠٢٤م، ص ٦٠.

فرضيات البحث:

هنالك علاقة إيجابية بين تحسن أداء الاقتصاد الرقمي ومستوى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي السعودي. تتركز تطبيقات الاقتصاد الرقمي بشكل أساسي في بعض المجالات الخدمية بما يؤدي إلى زيادة كفاءة الخدمات فيها. هنالك تطور كبير في نشاط الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية في ظل التوسع في مبادرات تطبيقه.

الدراسات السابقة: هنالك عدد من الدراسات السابقة المنشورة في دوريات علمية محكمة تناولت موضوع الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، أهمها: تأثير التحول الاقتصادي الرقمي على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات، حمدان خضر حداد والفيصل عبد الحميد وفايز علي حداد، المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية، الإصدار (٤) العدد (٧)، يوليو ٢٠٢٥م.

هدف البحث إلى تحليل تأثير الاقتصاد الرقمي على قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع التركيز على الفرص والتحديات التي تواجه هذا القطاع الحيوي، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكشفت نتائجها عن أن الاقتصاد الرقمي يسهم بشكل ملحوظ في توسيع نطاق وصول الشركات إلى الأسواق العالمية، وتحسين جودة الخدمات المقدمة، ودعم اتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية، مع وجود تحديات رئيسية أبرزها نقص الكفاءات ومخاطر الأمن السيبراني.

الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية: تحديات التطبيق ومتطلبات التطوير، فهد علي القحطاني، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد (٤) - العدد (٢)، سبتمبر ٢٠٢٤م.

هدف البحث إلى التعرف على متطلبات وتحديات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، حيث تكون مجتمع البحث من العاملين في شركات التسويق الإلكتروني بالمملكة، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى عدد من النتائج، تمثل أهمها في: مجيء متطلبات تطبيق الاقتصاد الرقمي بدرجة استجابة متوسطة، ومجيء التحديات التي تواجه التطبيق بدرجة استجابة متوسطة أيضاً.

تحليل أثر التحول الرقمي على معدل البطالة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١م)، فاطمة فهد العتيق وأبرار عادل حلواني، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (٨) العدد (٩)، يوليو ٢٠٢٤م.



المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي وأهميته.

المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثالث: مجالات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.

المطلب الرابع: تطور نشاط قطاعات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية.
الخاتمة.

أولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي:

أصبح مصطلح «الاقتصاد الرقمي» من أكثر المصطلحات الاقتصادية استعمالاً في هذا العصر، فهو متداول بشكل كبير في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها، وهناك العديد من المصطلحات التي تعبر عن مفهوم الاقتصاد الرقمي، أبرزها: اقتصاد الإنترنت (InterneEconomy)، والاقتصاد الافتراضي (Virtual Economy)، والاقتصاد الإلكتروني (T-yo” – “)، واقتصاد المعلومات (Informationeconomy)، والاقتصاد الجديد (New Economy)، وفيما يلي أبرز التعريفات التي تناولت مفهوم الاقتصاد الرقمي:

يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه: ذلك الاقتصاد الناتج عن الأنشطة المعلوماتية والإبداع والابتكار، وهو اقتصاد قائم على تقنيات الحوسبة الرقمية، وينتج عن مليارات الاتصالات اليومية عبر الإنترنت بين الأشخاص والشركات والأجهزة والبيانات والعمليات، ويطلق عليه أيضاً اقتصاد الإنترنت وشبكة الويب العالمية.^(١)

وتعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED 2020) بكونه يمثل «جميع الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على استخدام المدخلات الرقمية بما في ذلك التقنيات الرقمية، والبنية التحتية الرقمية، والخدمات الرقمية، والبيانات، أو تلك التي تساعد استخدام المدخلات الرقمية على دعمها وتعزيزها بشكل كبير، بما يشمل جميع المنتجين والمستهلكين»^(٢)

كما يعرف أيضاً بأنه: نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الإنترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزاً بقوة على الإبداع والمعرفة والتطور التكنولوجي، خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.^(٢)

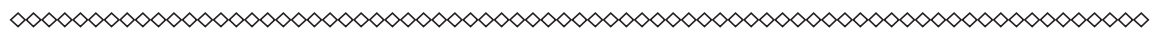
من التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف للاقتصاد الرقمي على أساس أنه: «نظام اقتصادي حديث يعتمد على التقنيات الرقمية والمعلوماتية في إنتاج وتبادل السلع والخدمات، مما يحقق تكاملاً بين التكنولوجيا والقطاعات الاقتصادية المختلفة، ويعزز الابتكار والمعرفة، ويدعم الشفافية والكفاءة في العمليات الاقتصادية، مع توفير فرص واسعة للمشاركة في الأسواق العالمية بأقل التكاليف وبأقصى سرعة ممكنة.»

ثانياً: أهمية الاقتصاد الرقمي: تتجلى أهمية الاقتصاد الرقمي في النشاط الاقتصادي

(١) سفيان قعلول والوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠م، ص ٦٣.

(٢) عيسى عبد المنعم محمد الشبول، دور مؤشرات الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي الأردني (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٢٤م، ص ١، مسترجع من الرابط التالي: <http://search.mandumah.com/>
Record/1489286

(٣) نجاة بن فريجة وسونة عبد القادر، تطور الرؤية للتحوّل للاقتصاد الرقمي في العالم العربي: دراسة تجارب بعض الدول، مجلة المحاسبة، التدقيق، والمالية، مج ٥، ١٤، ٢٠٢٣، ص ٥٩، مستر حر من <http://search.mandumah.com/Record/1407836>



من خلال مساهمته في زيادة الإنتاجية الاقتصادية عن طريق الابتكار، حيث يمكن للتقنيات الرقمية تحسين عمليات الإنتاج والتوزيع وتوفير التكاليف في مجالات متعددة مثل التسويق، والنقل، والتخزين، والإعلان؛ وبذلك يساهم الاقتصاد الرقمي في خلق وظائف جديدة في مجالات تطوير التكنولوجيا، والبرمجة، والتسويق، كما يعزز الاقتصاد الرقمي التجارة بشكل كبير لأنه يسهل على الشركات الوصول إلى العملاء بشكل أفضل.^(١)

وفي الواقع فإن الاقتصاد الرقمي يعتبر أداة قوية تساهم بشكل كبير في تحسين الإنتاجية وتعزيز النشاط الاقتصادي؛ إذ يعتمد الاقتصاد الرقمي على التكنولوجيا الرقمية والإنترنت، التي تؤدي إلى تحسين الاتصالات وتسريع العمليات التجارية، ويشجع على زيادة الاستثمارات في قطاعات التكنولوجيا والاتصالات، وبالتالي يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي في الدول.^(٢)

ويساعد الاقتصاد الرقمي بشكل كبير الوصول إلى الأسواق العالمية بأقل تكلفة ممكنة، مما ينتج عنه منافع متبادلة بين التجار والمشتريين والبائعين بسبب الاتصال المباشر عبر الإنترنت بين العملاء، كما يساهم الاقتصاد الرقمي في تبسيط العمليات التنظيمية وتحقيق أهدافها من خلال تقليل التأخير في اتخاذ القرارات الإدارية وتقليل الأخطاء والتكاليف.^(٣)

كذلك يوفر الاقتصاد الرقمي فرصاً كبيرة للمنافسة، مع زيادة الإنتاجية وانخفاض تكاليف المعاملات، حيث تستطيع الشركات الحصول على خدمات متقدمة بأسعار تنافسية تمكنها من دخول الأسواق العالمية التي كانت تحتكرها سابقاً الشركات الكبرى التابعة للاقتصادات المتقدمة.^(٤)

المطلب الثاني: مؤشرات الاقتصاد الرقمي في السعودية.

تعكس مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية مدى تطور وتقدم القطاع التقني والرقمي في البلاد، وتعتبر هذه المؤشرات مهمة لقياس التقدم وتحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصاد الرقمي وتحديد الخطط والاستراتيجيات المستقبلية؛ حيث حققت المملكة العديد من الإنجازات في مجال الحكومة الرقمية من خلال برامج ومبادرات رقمية متعددة، فقد تم تقديم أكثر من ٤٠ خدمة إلكترونية من خلال برنامج (مراس)، مما أدى إلى تقليص وقت المعاملة من ٨١ يوماً إلى ٢٤ ساعة، وبرنامج (اعتماد) الذي يعد أول منصة مالية بهذا الحجم في

(١) سفيان خلوفي وكمال شريط ومريم زغلامي، تقييم جاهزية الجوائر للولوج إلى الاقتصاد الرقمي: دراسة استكشافية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مج (٤) ع (٢)، ٢٠٢٠م، ص ٧٧-٧٨.

(٢) ديمنا ناجح المجالي وأحمد عبد القادر محمد المجالي، أثر الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي في الدول العربية. دراسات اقتصادية، مج ١٦، ع ١٤، ٢٠٢٤م، ص ٣٤، مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1534356>

(٣) نبيل عبد الجليل، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي: دراسة تحليلية على المصارف التجارية في مدينة الجميل بليبيا، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، مج (١) ع (٦)، ٢٠٢٠م، ص ٨.

(٤) حنان عبد السلام العبادي، مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن، مجلة المتقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج (٦) ع (١)، ٢٠٢٠م، ص ٧٣.

١٨٠ مليار ريال في ٢٠٢٤م.^(١)

٢- المؤسسات والثقة الرقمية: يقيس هذا المؤشر جاهزية الهيئات الحكومية والخاصة للاستفادة من التقنية، والتشريعات التنظيمية، وحماية البيانات، وسياسات الشفافية الرقمية، ففي عام ٢٠٢٤م، أنفقت الحكومة السعودية نسبة كبيرة من ميزانيتها التقنية على دعم التحول الرقمي، حيث تشكل النفقات الحكومية ما نسبته ١, ٣٤٪ من إجمالي الإنفاق في قطاع ICT.^(٢)

٣- التعليم والمهارات الرقمية: يركز هذا المحور على مدى تأهيل المواطنين للتعامل الرقمي من خلال البرامج التدريبية، والمناهج الرقمية، والكفاءات الرقمية المتخصصة، ومن الأمثلة على ذلك شراكة وزارة الاتصالات مع منصة Coursera لتطوير مهارات المستقبل الرقمي للمواطنين.^(٣)

٤- بيئة الأعمال الرقمية: يعكس هذا المحور مدى استخدام التقنيات الرقمية في العمليات التجارية والتجارة الإلكترونية، ومستوى النضج الرقمي للمؤسسات، ففي الربع الأول من عام ٢٠٢٤م، شهدت بيئة الاستثمارات الرقمية في السعودية نشاطاً متزايداً، مع ارتفاع في عدد الصفقات الاستثمارية والشركات الناشئة.^(٤)

٥- الابتكار والمعرفة الرقمية: يقيس هذا المؤشر حجم البحث والتطوير الرقمي، وبراءات الاختراع التقنية، ودعم ريادة الأعمال الرقمية، وتعد الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي (NSDAI) أحد المحركات الأساسية لتعزيز هذا المحور في السعودية.

٦- نمو سوق التمويل الرقمي: يُقاس من خلال الاستثمارات في المشاريع التقنية، نشاط رؤوس الأموال المخاطرة في القطاع الرقمي، والتمويل الموجه للابتكار الرقمي، وقد شهدت السعودية في عام ٢٠٢٤م ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الصفقات الرقمية الضخمة.

٧- الحكومة الرقمية: يُقاس بمدى تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً، وتكامل الجهات الحكومية، واستخدام البيانات المفتوحة والتطبيقات الذكية. ففي عام ٢٠٢٤م، تقدمت السعودية إلى المركز الرابع عالمياً في خدمات الحكومة الإلكترونية، كما بلغت نسبة النضج الرقمي

(١) تقرير الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (MCIT) التحول نحو مجتمع رقمي شامل، الرياض: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ٢٠٢٥م، ص ٤٥ - ٤٨.

(٢) تقرير الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية ٢٠٢٤: الهيئة السعودية للحكومة الرقمية (DGA)، مؤشرات الأداء والتحول، الرياض: الهيئة السعودية للحكومة الرقمية، ٢٠٢٤م، ص ٦١ - ٦٦.

(٣) تقرير مبادرة مهارات المستقبل في المملكة العربية السعودية، كورسيرا ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، كاليفورنيا: قسم أبحاث كورسيرا، ٢٠٢٤م، ص ١٩ - ٢٤.

(٤) النشرة الفصلية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات - الربع الأول ٢٠٢٤م وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (MCIT) الرياض: إدارة الدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٤م، ص ٢٧ - ٣٣.

للخدمات ٩٦٪، مما يعكس الكفاءة العالية في تبني التقنية الحكومية.^(١)

٨- **التنمية المستدامة الرقمية**: يهدف هذا المحور إلى ربط التقنية بأهداف الاستدامة، والمتمثلة في زيادة كفاءة الطاقة، النقل الذكي، المدن الرقمية، والحلول البيئية الذكية، لتكون التكنولوجيا وسيلة لتحقيق تنمية شاملة.

جدول (١): مؤشرات الاقتصاد الرقمي السعودي حسب الأبعاد الاستراتيجية

البُعد الاستراتيجي	المؤشر	آخر قيمة للسعودية	سنة القياس
الأسس الرقمية (البنية والاتصال)	تغطية شبكات الجيل الخامس (5G): نسبة السكان/ المناطق المُغطاة بخدمة 5G	77٪	2024م
الحكومة الرقمية	نضج الخدمات الحكومية الرقمية: نسبة نضج الخدمات المقدمة عبر القنوات الرقمية	96٪	2024- مُعلن 2025م
المواطن الرقمي (الاستخدام والمهارات)	استخدام الإنترنت: نسبة السكان المستخدمين للإنترنت (بديل يقيس التبني)	99٪	2024م
الأعمال الرقمية	حجم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات (es n): القيمة السوقية السنوية بالدولار	44 مليار دولار	2024م
الابتكار الرقمي	مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي (يشمل البيانات والابتكار والذكاء الاصطناعي ضمن التعريف الإحصائي)	15.6٪ من الناتج المحلي	2023م

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (تقرير إنترنت السعودية ٢٠٢٤)، ووكالة الأنباء السعودية نقلًا عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) لمؤشر نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة لعام ٢٠٢٤م

يوضح الجدول (١) صورةً موجزة للأبعاد الاستراتيجية الخمسة للاقتصاد الرقمي في المملكة، حيث يقيس الأسس الرقمية (البنية والاتصال) بجاهزية الشبكات عبر مؤشر تغطية الجيل الخامس، والحكومة الرقمية بدرجة نضج الخدمات المقدمة إلكترونياً، والمواطن الرقمي

(١) تقرير الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية ٢٠٢٤ م: الهيئة السعودية للحكومة الرقمية (DGA)، مؤشرات الأداء والتحول، الرياض: الهيئة السعودية للحكومة الرقمية، ٢٠٢٤م، ص ٦١ - ٦٦.

الاستخدام والمهارات) بمعدل استخدام السكان للإنترنت بوصفه بديلاً عملياً لقياس التبني، والأعمال الرقمية بحجم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات كدلالة على رقمنة قطاع الأعمال، والابتكار الرقمي بنسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي بما يشمل مكونات البيانات والابتكار والذكاء الاصطناعي، ويعرض الجدول القيم الأحدث المتاحة لكل مؤشر وسنة القياس المقابلة، بما يتيح المقارنة عبر الأبعاد ورصد اتجاهات التقدم السنوية.

المطلب الثالث: تطبيقات الاقتصاد الرقمي في السعودية.

تتجسد تطبيقات الاقتصاد الرقمي في المملكة عبر حزمة مترابطة من المبادرات والمنصات التي غيرت أنماط تقديم الخدمات العامة ونماذج الأعمال والتعليم، فعلى مستوى الحكومة قادت الهيئة السعودية للحكومة الرقمية نقلاً نوعياً في تجربة المستفيد، وفي مجال الأعمال رسّخت سياسات المدفوعات الإلكترونية والفوترة الإلكترونية أسس التحول في السوق، أما في مجال التعليم فقد أتاحت منصات التعلم الرقمية تعميم الوصول والمرونة وبناء المهارات، هذه الركائز الثلاث تعمل بوصفها منظومة واحدة تدفع الكفاءة والإنتاجية، وتولد قيمة مضافة في كل حلقات سلسلة القيمة.^(١)

أولاً: الحكومة الرقمية: يعرف البنك الدولي الحكومة الرقمية بأنها: استخدام الجهات الحكومية لتقنيات المعلومات والاتصالات، مثل الإنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية والأجهزة المحمولة بهدف تحسين تقديم الخدمات الحكومية، وتعزيز التفاعل مع قطاعي الصناعة والأعمال، وتمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات، مع رفع درجات الشفافية والإيرادات وخفض التكلفة التشغيلية.^(٢)

حققت المملكة في مؤشر نضج التجربة الرقمية لخدمات الحكومة عام ٢٠٢٤م نتيجة إجمالية بلغت ٨٥,٠٤% (مستوى متقدم)، وتضمن ترتيب أفضل المنصات الحكومية «توكلنا» و«أبشر» و«ناجز» و«قوى» وغيرها؛ ما يعكس تقدماً في سهولة الاستخدام ورضا المستفيد واعتماد التقنيات الحديثة عبر ٣٩ منصة مقاسة.

كما حلت المملكة في المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر نضج الخدمات الحكومية والإلكترونية المتنقلة الصادر عن الإسكوا عام ٢٠٢٤م، محققة ٩٩% في مؤشر الوصول للجمهور، مع توسع الهوية الرقمية عبر «أبشر» إلى نحو ٢٨ مليون هوية، وخدمات حكومية تتجاوز ٤٦٠ خدمة.^(٣)

(١) هيئة الحكومة الرقمية، مؤشر نضج التجربة الرقمية للخدمات الحكومية (٢٠٢٤): التقرير العام، ص ٣٩ - ٤١. متاح عبر: <https://dga.gov.sa>

(٢) Gustova, D. The Impact of E-Government Strategy on Economic Growth and Social. Instituto Universitário de Lisboa, 2017, p. 4

(٣) تقرير المملكة العربية السعودية لمدة ٢٠ عاماً حول مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المملكة العربية السعودية

ثانيًا: الأعمال والتجارة الإلكترونية: تُعدّ التجارة الإلكترونية أحد أبرز مظاهر التحول الرقمي في الاقتصاد المعاصر، إذ تُمارس من خلال منصات إلكترونية متصلة بشبكة الإنترنت، سواء عبر مواقع المتاجر الإلكترونية التابعة أو من خلال تطبيقات الهواتف الذكية التي تتيح للمستهلكين تنفيذ عمليات للشركات البيع والشراء والتواصل مع مزودي الخدمات بسهولة وسرعة.^(١)

وتُعرف وزارة التجارة والاستثمار في المملكة العربية السعودية التجارة الإلكترونية على أنها «نشاط اقتصادي يتم كلياً أو جزئياً من خلال تقنية الاتصال عن بُعد، باستخدام وسيط إلكتروني لتوفير سلعة أو خدمة»^(٢).

ويشمل هذا التعريف مختلف أنماط التعاملات التجارية التي تتم عبر الوسائط الرقمية، سواء بين الشركات والمؤسسات (B2B) مثل التبادلات بين المصنعين وتجار الجملة والتجزئة، أو بين الشركات والمستهلكين (B2C) حيث تُقدّم المنتجات والخدمات مباشرة إلى جمهور المستهلكين، أو حتى بين المستهلكين أنفسهم (C2C) عبر المنصات الإلكترونية التي تتيح البيع والشراء بين الأفراد.

وتشير هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية إلى أن منظومة التجارة الإلكترونية تتكوّن من جانبي العرض والطلب؛ ففي جانب الطلب تضمّ المتعاملين من المستهلكين والشركات، أما في جانب العرض فتشمل الشركات المتخصصة في التجارة الإلكترونية، وتجار التجزئة التقليديين، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والبائعين من المستهلكين إلى المستهلكين، كما تضم المنظومة مجموعة من الجهات المُمكنة تشمل: الجهات التنظيمية والحكومية، مقدّمي خدمات الاتصال والتقنية، مقدّمي خدمات المدفوعات الإلكترونية، وشركات الخدمات اللوجستية التي تُمثّل حلقة الربط الأساسية في سلاسل الإمداد والتوزيع الرقمية.^(٣)

ثالثًا: التعليم الإلكتروني: يُعدّ التعليم الإلكتروني أحد أبرز مظاهر التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية، إذ جاء استجابةً لأهداف السياسة التعليمية التي ركّزت على مواكبة التطور التقني العالمي وتوظيف التكنولوجيا في خدمة التعليم، فمنذ منتصف الثمانينيات الميلادية (١٤٠٥/١٤٠٦هـ)، بدأت وزارة التعليم في إدخال الحاسب الآلي في المناهج الدراسية ضمن برنامج التعليم الثانوي المطوّر، حيث تمّ تدريس ثلاث مواد أساسية هي: مقدمة في

(١) هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، ٢٠٢٤م، ص ٨، ٩، ١٧، ١٨. الاتحاد الدولي للاتصالات. متاح عبر: <https://itu.int>.

(٢) مدحت رمضان، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ١٦.

(٣) تقرير الاتصالات وتقنية المعلومات، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، ٢٠١٧م، ص ٥٥. تم الاسترجاع من: <https://www.citc.gov.sa/ar/reportsandstudies/Reports/Documents/CITC>

(٣) تقرير جائحة كوفيد ١٩ والقطاع الخاص السعودي: التحديات الفرص واحترافية إدارة الأزمة، مجلس الغرف السعودية، الوحدة الاقتصادية بمجلس الغرف السعودية، ٢٠٢٠م، ص ٨٠. <https://csc.org.sa/repor>

الحاسب، والبرمجة، ونظم المعلومات.^(١)

وفي عام ١٤١٤هـ أُضيف قسم جديد للمرحلة الثانوية تحت مسمى قسم العلوم والتقنية، إلا أن تطبيقه ظل محدوداً بسبب كلفة التشغيل العالية ومتطلبات التجهيز الفني، ومع مرور الوقت تطوّرت التجربة التعليمية لتشمل توسيع تدريس مادة الحاسب الآلي في عام ١٤١٧هـ لتُدْرَس حصتين أسبوعياً في المرحلة الثانوية، ويُحتسب الامتحان العملي ضمن تقييم المادة، واستمر تطوير المناهج حتى أعيد تصميم مقررات الحاسب الآلي عام ١٤٢٠هـ لتناسب احتياجات التعليم الرقمي الحديثة.^(٢)

ومع مطلع الألفية الثالثة، أصبح التعليم الإلكتروني مطلباً استراتيجياً في السياسات الوطنية للتعليم، خاصة مع تأسيس الأسرة الوطنية للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد عام ١٤٢٥هـ، التي وضعت اللبنة الأولى لمنظومة رقمية تعليمية شاملة، تمثلت لاحقاً في إنشاء المركز الوطني للتعليم الإلكتروني عام ٢٠١٧م، وأسهمت هذه المبادرات في نقل التعليم السعودي من النمط التقليدي إلى نظام تعليمي رقمي مرّن وتفاعلي، يتيح التعلم في أي زمان ومكان، ويُعدّ اليوم أحد المحركات الرئيسة للاقتصاد الرقمي الوطني.^(٣)

مما تقدم نخلص إلى أن تطبيقات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية أصبحت بمثابة محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث تمكنت المملكة من خلال التعليم الإلكتروني، والحكومة الرقمية، والتجارة الإلكترونية، من تأسيس بيئة رقمية متكاملة تدعم مختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الرابع: تطور نشاط القطاعات المكونة للاقتصاد الرقمي في السعودية.

شهدت المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً في نشاط القطاعات المكونة للاقتصاد الرقمي، مدفوعةً برؤية المملكة ٢٠٣٠، التي تهدف إلى تعزيز التنوع الاقتصادي والابتكار الرقمي.

أولاً: تطور نشاط قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات: شهد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً بالاستثمارات الحكومية الاستراتيجية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، في عام ٢٠٢٤م بلغ حجم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات في السعودية ١٨٠ مليار ريال سعودي، مع معدل نمو سنوي مركب قدره ٥,٧٪ على مدار السنوات من (٢٠١٩م - ٢٠٢٤م)، مما يعكس التوسع الكبير في

(١). وزارة التعليم، تاريخ تطور التعليم في المملكة العربية السعودية، الرياض: وزارة التعليم، ٢٠٠٤م، ص ٢٦.

(٢) التعليم الإلكتروني في كلية الاتصالات والمعلومات بالرياض، ص ٢٢.

(٣) بدر عبد الله الصالح، تطوير تقنية التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء الاتجاهات العاصرة في المجال، بحث مقدم لندوة تكنولوجيا التعليم والمعلومات، جامعة الملك سعود، ١٤٢٠هـ، ص ٦٤.

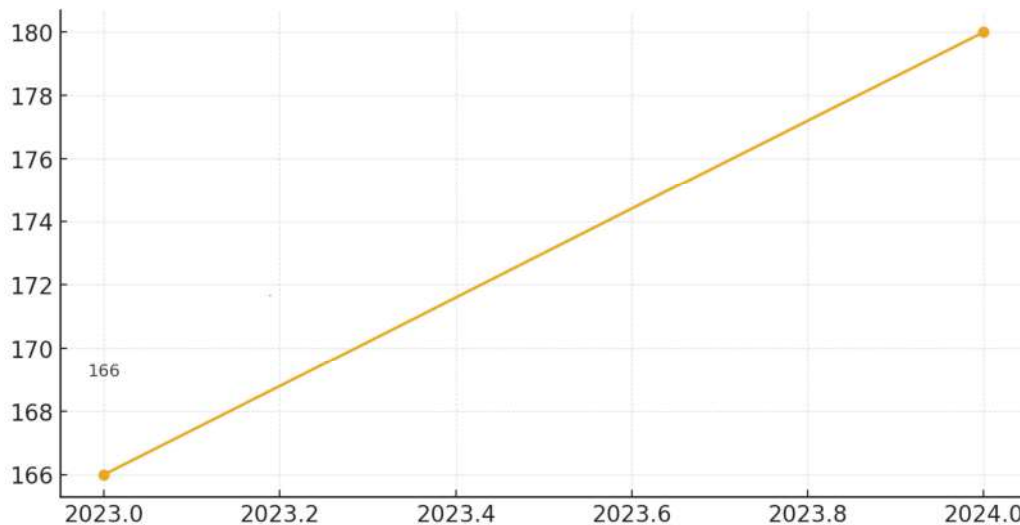
البنية التحتية الرقمية والخدمات التقنية المتقدمة.^(١)

ويتمثل أحد أبرز الإنجازات في هذا القطاع في التوسع في شبكة الجيل الخامس (G5)، حيث أصبحت المملكة من الدول الرائدة في نشر هذه التقنية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحلول عام ٢٠٢٤م، وصلت تغطية شبكة G5 إلى ٧٧٪ من مناطق المملكة، مع سرعة تنزيل بيانات متوسطة بلغت ٥, ١٤٤ ميجابايت في الثانية، متفوقة بذلك على العديد من الدول المتقدمة.^(٢)

علاوة على ذلك، ساهمت المبادرات الحكومية في تعزيز التحول الرقمي عبر مختلف القطاعات، ففي عام ٢٠٢٤م، بلغ الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر من ١١٣ مليار ريال سعودي، موزعة على قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية، مما يعكس التزام المملكة بتطوير الخدمات العامة وتعزيز كفاءتها من خلال الحلول الرقمية.^(٣)

إن هذه التطورات تجسد التزام المملكة بتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات كجزء أساسي من استراتيجيتها للتحول الرقمي، مما يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠م.

شكل (١) : حجم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات (مليار ريال)



المصدر: هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (S m)، بيانات حجم سوق الاتصالات والتقنية (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤).

(١) تقرير سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السعودية ٢٠٢٤م، الرياض CITC، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (CITC) : ٢٠٢٤م، تم الاسترجاع من <https://www.cst.gov.sa/en/media-center/news/N2025051201>

(٢) Wikipedia contributors. (2024). Internet in Saudi Arabia. In Wikipedia. Retrieved from https://en.wikipedia.org/wiki/Internet_in_Saudi_Arabia

(٣) Digital Government Authority (DGA). (2024). Government spending report on information and communication technology for 2024. Riyadh: DGA. Retrieved from https://dga.gov.sa/sites/Government%20Spending%20Report%20On%20Information%20and%2007-default/files/2025%20Communication%20Technology%20for%202024-V2.0_0.pdf



يتضح من الشكل (١) أن حجم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات في السعودية واصل مساره التصاعدي من ١٦٦ مليار ريال عام ٢٠٢٣م إلى نحو ١٨٠ مليار ريال عام ٢٠٢٤م، أي بزيادة ١٤ مليار ريال تعادل تقريباً ٨,٤٪ خلال عام واحد؛ وهو نمو يرتبط بتوسع الإنفاق على الحوسبة السحابية ومراكز البيانات، واتساع رقعة التحول الرقمي والمدفوعات الإلكترونية في القطاعات الحكومية والخاصة، إضافة إلى دخول استثمارات وشركات تقنية دولية عززت نشاط السوق وعمقت مساهمته في الاقتصاد الرقمي.

ثانياً: تطور نشاط التجارة الإلكترونية؛

لقد كان أول ظهور للتجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠١ م، إلى أن أصبحت أحد أكبر الأسواق العالمية، حيث شهدت المملكة خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في البنى التحتية لقطاع الاتصالات وتقنيات التحول الرقمي، مما انعكس إيجاباً على نمو قطاع التجارة الإلكترونية والمبيعات عبر الإنترنت، رغم كونه قطاعاً ناشئاً في بداياته، فمنذ عام ٢٠١٦م، ومع انطلاق برامج ومبادرات التحول الوطني والتحول الرقمي ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، سجل القطاع نمواً مطّرداً بمعدل سنوي يقدر بنحو ٣٠٪ في المتوسط، وقد صنّف مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام ٢٠٢٠م المملكة ضمن المجموعة الأولى «الدول القائدة» في مجال جاذبية الاستثمار الدولي والتقدم الرقمي، محتلةً المرتبة الثانية عربياً.^(١)

وإدراكاً من الدولة لأهمية التجارة الإلكترونية كمحرك رئيس للتنمية المستدامة ومعزز للنمو الاقتصادي الشامل، عملت على تطوير بنيتها التحتية الرقمية لرفع جاهزيتها للتحول الرقمي الشامل، وتوسيع اعتماد الذكاء الاصطناعي ومنصات الأعمال والتقنيات الناشئة، ووفقاً لبيانات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، فإن معدل استخدام الإنترنت بلغ نحو ٩٥,٧٪ من السكان عام ٢٠١٩م، في حين وصلت نسبة انتشار الهواتف الذكية إلى ٨٩,٥٪، كما مثلت عمليات الدفع الإلكتروني ما نسبته ٣٦٪ من إجمالي عمليات الدفع في قطاع التجزئة والأفراد، أما على صعيد العوائد الاقتصادية، فقد بلغت إيرادات التجارة الإلكترونية في عام ٢٠٢٠م نحو ٩٣,٩ مليار دولار أمريكي، مع توقعات بارتفاعها إلى ٨,٢٩ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٤م،^(٢) كما ارتفع عدد المتاجر الإلكترونية المرخصة إلى ٢٨,٦٧٦ متجرًا إلكترونيًا، وبلغ صافي مبيعات أكبر ١٠٠ متجر سعودي عبر الإنترنت نحو ٩١٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠م.^(٣)

(١) الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠م: كوفيد-١٩ وضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي ٢٠٢٠م. <https://arab-digital-economy.org>

(٢) إحصائيات التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، غرفة جدة، مركز البحوث والدراسات، ٢٠٢٠م. <https://www.jcci.org.sa>

(٣) التجارة الإلكترونية: المملكة العربية السعودية، ستاتيسا، ٢٠٢١م، متاح على: <https://www.statista.com/outlook/dmo/ecommerce/saudi-arabia>

إن الجدول رقم (٢) يوضح تطور التجارة الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية خلال فترة ٢٠٠١م - ٢٠٢٤م:

جدول (٢) :

تطور التجارة الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية خلال فترة ٢٠٠١م - ٢٠٢٤م

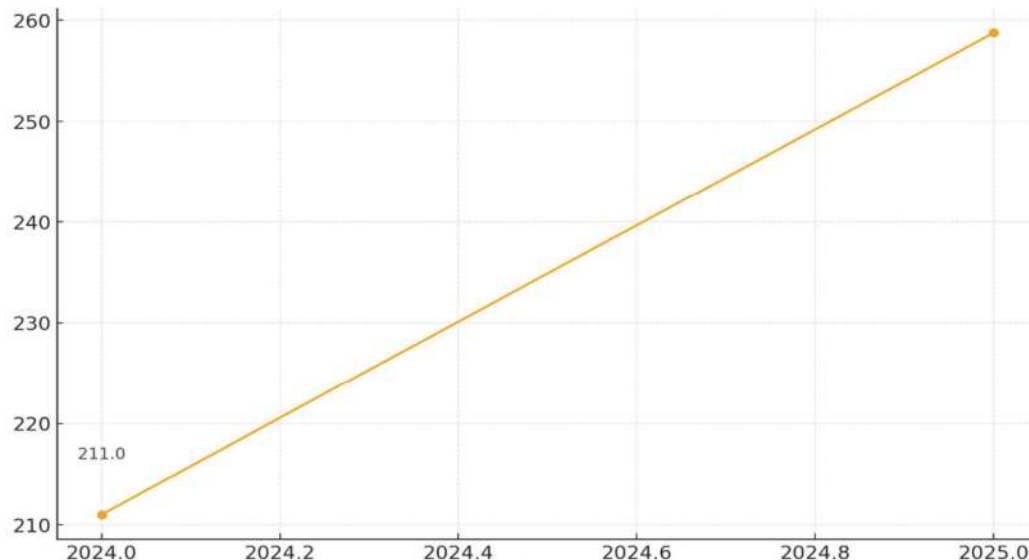
السنوات	تطور التجارة الإلكترونية بالمملكة العربية السعودية
٢٠٠١م	بدأت التجارة الإلكترونية بالظهور في السعودية بشكل بسيط حيث اقتصر على أنشطة محدودة.
٢٠٠٥م	جذبت مبيعات التجارة الإلكترونية اهتمام حكومة السعودية لما وصل له حجم السوق العالمي من مبيعات تتجاوز ٨, ٦ تريليون دولار وبدأت بتحفيز رواد الأعمال بالتوسع في هذا السوق.
٢٠١٠م	بدأت البداية الفعلية للتجارة الإلكترونية في المملكة بسبب ازدياد مستخدمي الإنترنت حيث تصدرت السعودية قائمة دول الشرق الأوسط في عدد مستخدمي الإنترنت، وتوسع خيارات الشحن والتوصيل وطرق الدفع الإلكترونية.
٢٠١٦م	شهدت التجارة الإلكترونية تطوراً ملحوظاً حيث قُدّرت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات معاملات التجارة الإلكترونية في السعودية بين المستهلكين والشركات بحوالي ٣٠ مليار ريال لتكون أحد أكبر أسواق التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
٢٠٢٠م	أشارت بيانات موقع Statista أن إيرادات التجارة الإلكترونية في السعودية لعام ٢٠٢٠م تصل إلى نحو (٥.٧٧٨) مليار دولار أمريكي، ويكون قطاع الإلكترونيات والإعلام أكبرهما، ويتوقع أن تصل إيرادات التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية عام ٢٠٢٤م إلى (٧٥٥٠) مليار دولار أمريكي بمعدل نمو سنوي ٩, ٦٪.
٢٠٢٣م	السوق الإلكتروني نما بنسبة ٢٨٪ في ٢٠٢٣، ليبلغ ١٥٧ مليار ريال (حوالي ٨, ٤١ مليار دولار أمريكي).
٢٠٢٤م	مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى بلغت ٤٢, ١٩٧ مليار ريال (حوالي ٦٤, ٥٢ مليار دولار). يُقدّر حجم السوق بـ ٣, ٢١ مليار دولار أمريكي للتجارة الإلكترونية في السعودية. تقرير التحليل السعودي للتجارة الإلكترونية يُشير إلى أن السوق السعودي للتجارة الإلكترونية قدر بـ ٦٧, ٢٤ مليار دولار لعام ٢٠٢٤م.

المصدر: دراسة مقدمة من جامعة الملك عبد العزيز، الموقع الإلكتروني لمؤسسة النقد السعودي، مركز الدراسات

الاستراتيجية، إصدار رقم ٢٥ لعام ٢٠٢٠م.

إن الشكل رقم (٢) يوضح تطور إجمالي إيرادات التجارة الإلكترونية خلال عامي ٢٠٢٤م و٢٠٢٥م.

شكل (٢) : إجمالي إيرادات التجارة الإلكترونية في السعودية (تقديري) مليارات

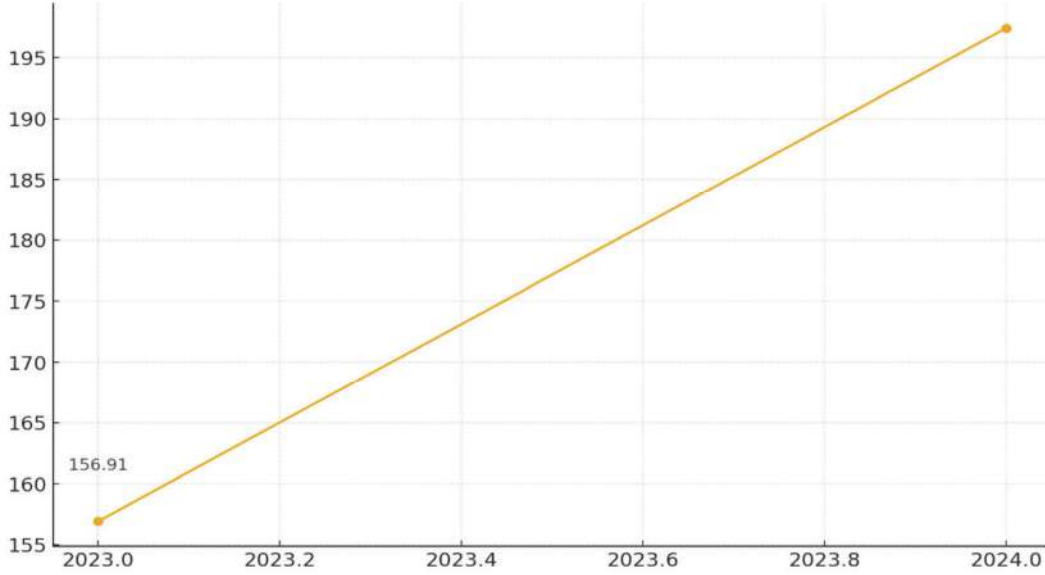


المصدر: البنك المركزي السعودي (ساما)، النشرة الإحصائية الشهرية (ديسمبر ٢٠٢٣)؛
نقلًا عن وكالة الأنباء السعودية.

يوضح الشكل السابق نموًا إجمالي إيرادات التجارة الإلكترونية في المملكة من ٢١١ مليار ريال عام ٢٠٢٤م إلى نحو ٢٥٨,٨ مليار ريال متوقعة في ٢٠٢٥م (ما يعادل ٦٩ مليار دولار محسوبة على أساس ٣,٧٥ ريال/دولار، أي بزيادة قدرها ٤٧,٨ مليار ريال وبمعدل نمو يقارب ٦٠,٢٢٪ خلال عام واحد. ويعكس هذا المسار التوسع في قاعدة المستخدمين والتجار، وانتشار وسائل الدفع غير النقدية، وتحسين الخدمات اللوجستية، إلى جانب السياسات الداعمة للتجارة الرقمية.

إن الشكل رقم (٣) يوضح تطور مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى خلال عامي ٢٠٢٣م و ٢٠٢٤م.

شكل (٣) : مبيعات التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى مليار ريال



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) النشرات الإحصائية الشهرية لعام ٢٠٢٤م. (اعتماداً على صفحة النشرات الرسمية)

يوضح الشكل (٣) ارتفاع مبيعات التجارة الإلكترونية المنفذة عبر بطاقات مدى من نحو ١٥٦,٩١ مليار ريال في عام ٢٠٣٠ إلى ١٩٧,٤٢ مليار ريال في ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ٤٠,٥١ مليار ريال ومعدل نمو سنوي يقارب ٨٢٪، ٢٥. ويعكس هذا الاتجاه توسع الاعتماد على القنوات الرقمية والدفع غير النقدي، وتحسن البنية اللوجستية وتجربة المتسوق الإلكتروني. ويشار إلى أن المؤشر يغطي معاملات «مدى» المحلية تحديداً، ولا يشمل بطاقات الائتمان الدولية أو وسائل الدفع الأخرى، لذا فهو يمثل جزءاً مهماً ليس كل حجم التجارة الإلكترونية الكلي في المملكة.

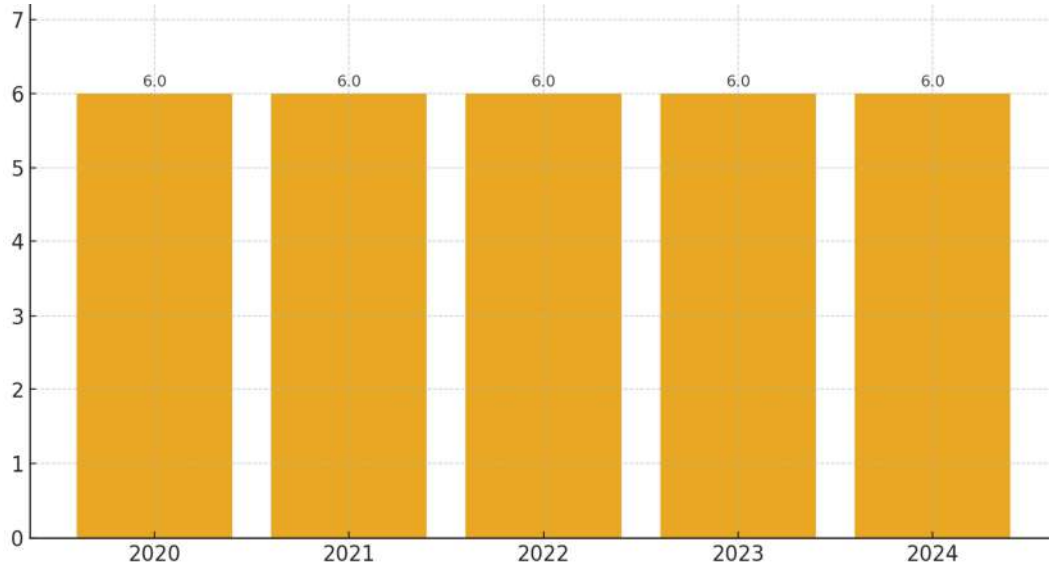
ثالثاً: تطور نشاط قطاع التعليم الإلكتروني: شهد التعليم الإلكتروني في المملكة العربية السعودية تطوراً ملحوظاً خلال العقد الأخيرين، ليصبح جزءاً أساسياً من استراتيجية التحول الرقمي في التعليم فمع مطلع الألفية الثالثة، أصبح التعليم الإلكتروني مطلباً استراتيجياً ضمن السياسات الوطنية، خاصة بعد تأسيس الأسرة الوطنية للتعليم الإلكتروني والتعلم عن بُعد عام ١٤٢٥هـ، التي أسست اللبنة الأولى لمنظومة رقمية تعليمية شاملة، لاحقاً تم إنشاء المركز الوطني للتعليم الإلكتروني عام ٢٠١٧م، وساهمت هذه المبادرات في تحويل التعليم السعودي من النمط التقليدي إلى نظام تعليمي رقمي مرن وتفاعلي، يتيح التعلم في أي زمان ومكان، ويعد اليوم أحد المحركات الرئيسة للاقتصاد الرقمي الوطني.^(١)

وفي السنوات الأخيرة، شهد التعليم الإلكتروني تطوراً نوعياً، خاصة مع إطلاق منصة

(١). فيصل الراشد، دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية، ١٤ (٢)، ٢٠٢٢م، ص ٣٥.

مدرستي خلال جائحة كورونا، التي وفرت محتوىً تعليمياً متنوعاً لجميع المراحل الدراسية. كما تم اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل أداء الـ لابل وتقديم توصيات تعليمية متناسبة مع قدراتهم، مما يعزز جودة التعليم الرقمي في المملكة، وتواصل الحكومة السعودية استثمارها في تطوير التعليم الإلكتروني، بما يعكس التزامها بتحقيق بيئة تعليمية رقمية متقدمة تواكب التطورات العالمية.^(١)

شكل (٤) عدد المستخدمين من «مدرستي» (ملايين)

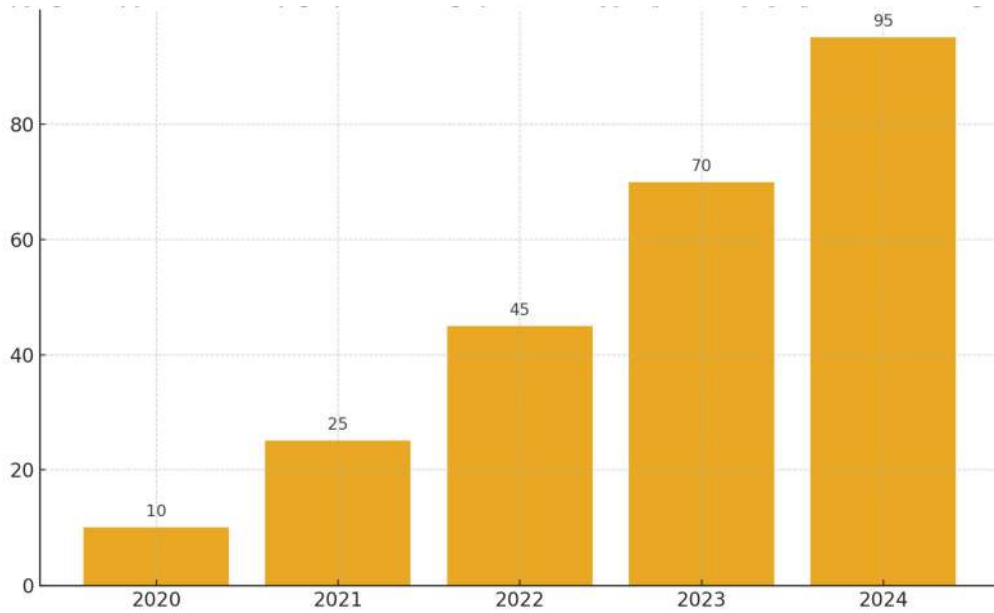


المصدر: هيئة الحكومة الرقمية، (٢٠٢٥) تقرير الإنفاق الحكومي على الاتصالات وتقنية المعلومات لعام ٢٠٢٤، هيئة الحكومة الرقمية.

يوضح الشكل (٤) ثبات عدد المستخدمين الأدنى المُعلن من منصة «مدرستي» عند نحو ٦,٠ ملايين سنوياً خلال الفترة ٢٠٢٠م - ٢٠٢٤م، ما يُشير إلى استدامة الوصول واتساع قاعدة الاستخدام حتى مع عودة التعليم الحضوري، ويعكس ترسخ نموذج التعلم المدمج. وتكتمل الصورة بإضافة مؤشرات نوعية مرافقة-مثل متوسط الساعات النشطة لكل طالب، وعدد الدروس الافتراضية المنفّذة، ونسب الإنجاز والاختبارات الرقمية-لفهم عمق التفاعل لا حجم الوصول فقط.

(١) العويد وسعود الحامد، التعليم الإلكتروني: بيئات التعلم الرقمية وتطبيقاتها في السعودية، الرياض: المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، ٢٠٢٥م، ص ٤٠.

شكل (٥) : عدد المؤسسات المعتمدة للتعليم الإلكتروني



المصدر: المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، (٢٠٢٤ - ٢٠٢٥) تقرير المؤشر الوطني للتعليم الرقمي ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥، إصدارات المركز - الدراسات.

يوضح الشكل (٥) نمو عدد المؤسسات المعتمدة للتعليم الإلكتروني في المملكة من ١٠ جهات عام ٢٠٢٠م إلى ٩٥ جهة في ٢٠٢٤م، بزيادة قدرها ٨٥ جهة؛ أي نحو ٩,٥ ضعفاً خلال أربع سنوات. وتبين الفروقات السنوية تسارعاً قوياً حتى ٢٠٢٣م ثم استمرار التوسع بوتيرة مرتفعة، وهو ما يعكس ترسخ الأطر التنظيمية واتساع الاعتماد المؤسسي وتكامل المنصات الوطنية للتعليم الرقمي.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فإن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في المملكة، أبرزها التحديات التنظيمية والتشريعية التي تستلزم تطوير الأطر القانونية لتواكب النمو السريع في المعاملات الرقمية، إلى جانب قضايا الأمن السيبراني وحماية البيانات باعتبارها عنصراً جوهرياً لحماية المؤسسات والمستهلكين. كذلك يبرز تحدي تطوير الكوادر البشرية لتمكينهم من المهارات الرقمية، بالإضافة إلى الحاجة لتعزيز الثقافة الرقمية وتحقيق الشمول الرقمي بما يضمن استفادة جميع فئات المجتمع من التحول الرقمي.

الخاتمة :

تشمل خاتمة هذا البحث التي تم التوصل إليها وما يتعلق بها من توصيات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج، وتتمثل في الآتي:

١- هنالك تحسن واضح وتقدم ملحوظ في أداء الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تعكسه عدد من المؤشرات، من أبرزها مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بما نسبته حوالي ٦, ١٥٪ عام ٢٠٢٣م.

٢- تعكس مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية مدى تقدم وتطور القطاع التقني والرقمي فيها، حيث أثمرت عن تقديم أكثر من ٤٠ خدمة إلكترونية.

٣- تشمل المؤشرات الأساسية للاقتصاد الرقمي في المملكة مؤشرات كل من البنية التحتية الرقمية، والمؤسسات والثقة الرقمية، والمهارات والتعليم الرقمي، وبيئة الأعمال الرقمية، والابتكار والمعرفة الرقمية، ونمو سوق التمويل الرقمي، والحكومة الرقمية، والتنمية المستدامة الرقمية.

٤- تنوعت مجالات تطبيق الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية، بحيث شملت كل من الحكومة الرقمية، والأعمال التجارية الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني.

٥- تطور نشاط القطاعات المكونة للاقتصاد الرقمي بشكل كبير، مدفوعاً بالتوسع في الاستثمارات الحكومية والخاصة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والبنية التحتية الرقمية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠.

٦- بلغ حجم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات نحو ١٨٠ مليار ريال عام ٢٠٢٤م، بينما شهد قطاع التجارة الإلكترونية نمواً سنوياً مضطرباً في السنوات الأخيرة بلغ ٣٠٪ في المتوسط، فيما شهد قطاع التعليم الإلكتروني تطوراً نوعياً من خلال إطلاق منصة «مدرستي» واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في تصميم أداء الـ لابل.

٧- هنالك عدد من التحديات التي تواجه تطبيقات الاقتصاد الرقمي في المملكة، يتمثل أهمها في التحديات التنظيمية والتشريعية، وتحديات الأمن السيبراني.

ثانياً: التوصيات:

١- توصي الدراسة بمواصلة تحسين أداء الاقتصاد الرقمي من خلال تعزيز الأمن السيبراني وحماية البيانات، وتطوير الكوادر البشرية ونشر الثقافة الرقمية، وتحقيق الشمول الرقمي، وزيادة مساهمته في الناتج المحلي عبر التوسع في الاستثمارات الحكومية والخاصة في القطاعات ذات العلاقة.



٢- العمل على إطلاق مزيد من البرامج والمبادرات المبتكرة التي من شأنها أن توسع من نطاق الاقتصاد الرقمي في المملكة، وتسريع تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الكبيرة والتوسع في تطبيقاتها.

٣- التوسع في مجالات تطبيق الاقتصاد الرقمي لتشمل مجالات مثل حاضنات ومسرعات الأعمال، ومثل الحوكمة الرقمية، والسياحة الدينية، ومنصات التمويل الرقمي والمدفوعات الرقمية.

٤- بذل مزيد من الجهد في التصدي لتحديات الاقتصاد الرقمي، وذلك بتطوير الأطر التنظيمية والتشريعية، ورفع مستوى الأمن السيبراني وحماية الخصوصية وسد فجوة المهارات البشرية.

قائمة المصادر والمراجع:

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ٢٠٢٠م: كوفيد - ١٩ وضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي ٢٠٢٠م.

<https://arab-digital-economy.org>

إحصائيات التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، غرفة جدة، مركز البحوث والدراسات، ٢٠٢٠م، <https://www.jcci.org.sa>

أحمد العويد وسعود الحامد، التعليم الإلكتروني: بيئات التعلم الرقمية وتطبيقاتها في السعودية، الرياض: المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، ٢٠٢٥م.

بدر عبد الله الصالح، تطوير تقنية التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء الاتجاهات المعاصرة في المجال، بحث مقدم لندوة تكنولوجيا التعليم والمعلومات، جامعة الملك سعود، ١٤٢٠هـ.

برنامج عمل التجارة الإلكترونية، منظمة التجارة العالمية، جنيف: منظمة التجارة العالمية، ١٩٩٨م، تم الاسترجاع من:

https://www.wto.org/english/tratop_e/ecom_e/ecom_work_programme_e.htm

التجارة الإلكترونية: المملكة العربية السعودية، ستاتيسا، ٢٠٢١م، متاح على:

<https://www.statista.com/outlook/dmo/ecommerce/saudi-arabia>

التعليم الإلكتروني في كلية الاتصالات والمعلومات بالرياض، ص ٢٢.

تقرير الاتصالات وتقنية المعلومات، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، ٢٠١٧م، ص ٥٥. تم الاسترجاع من:



<https://www.citc.gov.sa/ar/reportsandstudies/Reports/Documents/CITC>

تقرير الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (MCIT) التحول نحو مجتمع رقمي شامل، الرياض: وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ٢٠٢٥م.

تقرير الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية ٢٠٢٤ م: الهيئة السعودية للحكومة الرقمية (DGA)، مؤشرات الأداء والتحول، الرياض: الهيئة السعودية للحكومة الرقمية، ٢٠٢٤م.
تقرير الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية ٢٠٢٤: الهيئة السعودية للحكومة الرقمية (DGA)، مؤشرات الأداء والتحول، الرياض: الهيئة السعودية للحكومة الرقمية، ٢٠٢٤م.
تقرير المملكة العربية السعودية لمدة ٢٠ عاماً حول مخرجات القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المملكة العربية السعودية (هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية)، ٢٠٢٤م. الاتحاد الدولي للاتصالات. متاح عبر: <https://itu.int>

تقرير جائحة كوفيد ١٩ والقطاع الخاص السعودي: التحديات الفرص واحترافية إدارة الأزمة، مجلس الغرف السعودية، الوحدة الاقتصادية بمجلس الغرف السعودية، ٢٠٢٠م،
<https://csc.org.sa/repor>

تقرير سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السعودية ٢٠٢٤م، الرياض CITC، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (CITC) : ٢٠٢٤م، تم الاسترجاع من
<https://www.cst.gov.sa/en/media-center/news/N2025051201>

تقرير مبادرة مهارات المستقبل في المملكة العربية السعودية، كورسييرا ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، كاليفورنيا: قسم أبحاث كورسييرا، ٢٠٢٤م.
حنان عبد السلام العبادي، مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الأردن، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج (٦)، ع (١)، ٢٠٢٠م.

الحكومة الإلكترونية، ٢٠٢٢م، اليونسكو (UNESCO) متاح عبر:
<https://www.unesco.org/en>

دنيا أحمد عبد الكريم قاسم، الاقتصاد الرقمي: مفهومه، أنواعه، مؤشرات قياسه، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع٤، ٢٠٢٢م، ص ٢٤٩، مسترجع من الرابط التالي:
<http://search.mandumah.com/Record/1373090>

ديما ناجح المجالي وأحمد عبد القادر محمد المجالي، أثر الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي في الدول العربية. دراسات اقتصادية، مج١٦، ع١٤، ٢٠٢٤م، ص ٣٤، مسترجع من

http://search.mandumah.com/Record/1534356

سفيان خلوفي وكمال شريط ومريم زغلامي، تقييم جاهزية الجزائر للولوج إلى الاقتصاد الرقمي: دراسة استكشافية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، مج (٤) ع (٢)، ٢٠٢٠م.

سفيان قعلول والوليد طلحة، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، ٢٠٢٠م.

السيد عبد الخالق، التجارة الإلكترونية والعولمة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٦م.

عبد الرحمن حسن محمد، ومحمد أحمد الغبيري، واقع التحول الرقمي للمملكة العربية السعودية دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، ٤ (٣).

عيسى عبد المنعم محمد الشبول، دور مؤشرات الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي الأردني (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٢٤م، مسترجع من الرابط التالي: <http://search.mandumah.com/Record/1489286>

فهد علي القحطاني، الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية: تحديات التطبيق ومتطلبات التطوير، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، المجلد (٤) - العدد (٢)، سبتمبر ٢٠٢٤م.

فصل الراشد، دور سياسات التعليم في التحول الرقمي في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، مجلة كلية التربية، ١٤ (٢)، ٢٠٢٣م.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، جامعة الدول العربية، الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، ط٢، ٢٠٢٠م، مسترجع من: <https://www.arab-digital-economy.org/04.pdf>

محمد لعوج بن عامر خربوش، الاقتصاد الرقمي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة أحمد زيانة غليزان مجلة واقع دفاتر، ع (٢) مج (١١)، ٢٠٢٢م.

مدحت رمضان، الحماية الجنائية للتجارة الإلكترونية دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.

نبيل عبد الجليل، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي: دراسة تحليلية على المصارف التجارية في مدينة الجميل بليبيا، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، مج (١)، ع (٦)، ٢٠٢٠م.

نجاة بن فريجة وسونة عبد القادر، تطور الرؤية للتحول للاقتصاد الرقمي في العالم العربي: دراسة تجارب بعض الدول، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، مج ٥، ع ١٤، ٢٠٢٣م، مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1407836>



النشرة الفصلية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات الربع الأول ٢٠٢٤م وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (MCIT) الرياض: إدارة الدراسات الاقتصادية، ٢٠٢٤م.
هيئة الحكومة الرقمية، مؤشر نضج التجربة الرقمية للخدمات الحكومية (٢٠٢٤): التقرير العام، ص ٣٩ ٤١. متاح عبر: <https://dga.gov.sa>
وزارة التعليم، تاريخ تطور التعليم في المملكة العربية السعودية، الرياض: وزارة التعليم، ٢٠٠٤م.

Gustova, D. The Impact of E-Government Strategy on Economic Growth and Social. Instituto Universitário de Lisboa, 2017, p. 4.

Wikipedia contributors. (2024). Internet in Saudi Arabia. In Wikipedia. Retrieved from https://en.wikipedia.org/wiki/Internet_in_Saudi_Arabia

Digital Government Authority (DGA). (2024). Government spending report on information and communication technology for 2024. Riyadh: DGA. Retrieved from https://dga.gov.sa/sites/default/files/202507-/Government%20Spending%20Report%20On%20Information%20and%20Communication%20Technology%20for%202024-V2.0_0.pdf